

افتتاح مكتب جديد للتوفير في ركن الدين

التحول بالمصارف إلى القانون الجديد سيكون بالتدريج مصرف بعد مصرف وقراءة النتائج



عبد الهادي شباط

وزير المالية لـ«الوطن»: التوسع بالتشارك مع المواطنين لإبداء آرائهم

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين الوزير أنه سيتم التوسع في التشارك مع المواطنين لإبداء آرائهم في القوانين والتشريعات التي تبناها وزارة المالية عبر منصة الإكترونية التي أطلقتها الوزارة على التلفزيون وحققت تفاعل مهم مع المواطنين خلال الأيام الماضية حيث عرض عليها المصرفي هو روح قطاع الأعمال ولا يمكن لهذا القطاع أن يتجاهل بتعديل قانون المصرفي على الدخل (القانون ٢٤ لعام ٢٠١٣) كما سيتم عرض مسودة مشروع القانون الخاص لتحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة وتحفيز الانتقال بهذه الشركات من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد المنظم. جاء تصريح الوزير خلال افتتاح مكتب مصرف التوفير في منطقة ركن الدين بحضور حاكم مصرف سورية المركزي محمد عصام مزينة ومحافظ دمشق عادل العليبي حيث تجاوزت كلغة افتتاح المكتب الجديد في ركن الدين أكثر من ١٥٠ مليون ليرة. وبينت مدير عام مصرف التوفير رغد

في ندوة الأربعاء التجاري ..

توجه «المركزي» نحو ربط جميع المصارف بشركات دفع إلكتروني

بالدفع الإلكتروني لا يوجد سقف مثل الكاش



إمام محفوظ

أكد نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منصور أبانقة خلال ندوة الأربعاء التجاري التي استضافتها غرفة تجارة دمشق أمس بالتعاون مع بنك سورية الدولي الإسلامي وحملت «عنوان أهمية وفائدة التوجه نحو الدفع الإلكتروني في العمل التجاري والصناعي» لأن للدفع الإلكتروني فوائد كبيرة خصوصاً في حالة التخصيص، مبيئاً أن الدفع الإلكتروني بات عالمياً واضحاً على القيام بكل عمليات الدفع.

ولفت إلى أن الدفع الإلكتروني يساهم بتوفير الوقت على المواطن ومع الدفع الإلكتروني يستطيع المواطن دفع كل فواتير الكهرباء والاتصالات وغيرها من دون أن يتحمل عبء الانتظار من أجل دفع قيمة الفواتير.

بدوره تحدث طارق البرزعة مدير التنوير في بنك سورية الدولي الإسلامي عن تجربة البنك بخصوص الدفع الإلكتروني، مؤكداً أن هناك توجهاً من قبل رئاسة مجلس الوزراء ومصرف

سورية المركزي من أجل تشجيع عمليات الدفع الإلكتروني وأن تطبيق كتجريبية في المصارف السورية كافة.

ولفت إلى أن خدمة الموبايل البنكي هي شاي خدمة يطلقها البنك عبر تطبيق نستطيع من خلاله استخدام أكثر من خدمة من بينهم التحويل بين الحسابات والتحويل من حساب إلى حساب شخص آخر مشترك في الموبايل البنكي والإطلاع على الحسابات وأماكن

شركات الخلوي، لافتاً إلى أنه تم الشيك مع شركة الدفع عن طريق البطاقة المصرفية الخاصة بالبنك.

أجل أن يستطيع المشترك بالخدمة دفع فواتيره إلكترونياً مثل فواتير المياه والاتصالات والكهرباء وشؤون الإدارة المحلية والنقل والمؤر.

وأشار إلى أن المنتج الذي تريث فيه البنك هي طريقة الدفع عن طريق نقاط البيع، لافتاً إلى أن الشخصية، مبيئاً أننا نتحضر

بشرف نقاط البيع ضمن المحال التجارية والمطاعم والفنادق من أجل أن يكون الدفع عن طريق البطاقة المصرفية الخاصة بالبنك.

ولفت إلى أن بنك سورية الإسلامي مرطب شراكة إستراتيجية تسويقية مع شركة فاتورة الدفع الإلكتروني والبنك الأخرى لتربط شراكة مع شركات دفع الكتروني أخرى موجودة في سورية وهناك توجه من المصرف المركزي نحو أن ترتبط جميع البنوك مع شركات

العقاري يعدل سقف قروضه السكنية

من ١٥ مليوناً إلى ٥٠ مليون ليرة

مدير عام العقاري لـ«الوطن»: ممكن رفع السقف أكثر في حال الحاجة لذلك



الوطن

صرح مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن مجلس إدارة المصرف أصدر قراراً يقضي بتعديل سقف القروض التي يمنحها المصرف باختلاف أنواعها، بهدف التماسي مع المتغيرات في السوق العقارية ولتلبية احتياجات الراغبين في الحصول على تمويل شراء أو ترميم أو إكساء مسكن، مبيئاً أنه سيتم تقييم السقف الجديد من المصرف وبناء على حالة التقييم التي سيجريها المصرف للسقف الجديدة وأثرها في السوق ومتطلبات التعاملين مع المصرف سيتم تعديل هذه السوق وليس هناك ما يمنع من تعديل ورفع هذه السقف في حال الحاجة لذلك، نافيًا أن يكون للسقف الجديدة أي أثر في تضخم الأسعار في السوق العقارية لأن عمليات التمويل التي يمنحها المصرف هي لعمليات شراء وإكساء وغيرها من العمليات الحقيقية والتي تتم وفق معايير ومتابعة لدى المصرف.

وتم تعديل سقف قروض شراء أو إنشاء عقار جاهز أو لم يكتمل بناؤه (شراء على الهيكل وإكساء) من ١٥ مليون ليرة سورية إلى ٥٠ مليون ليرة سورية وقروض إكمال عقار منجز كامل

معه من ١٠ ملايين ليرة إلى ٢٥ مليون ليرة سورية.

ورفع سقف قرض شراء مسكن جاهز للمكتمل للمؤسسة العامة للإسكان من ١٥ مليوناً إلى ٥٠ مليون ليرة وقروض إنشاء توسع مسكن معد للسكن من ٦ ملايين ليرة إلى ١٥ مليون ليرة وقروض إكمال توسع مسكن من ٤ ملايين ليرة إلى ١٠ ملايين ليرة وقروض إعادة إكمال مسكن معد للسكن (ترميم سابقاً) من ٤ ملايين ليرة إلى ٦ ملايين ليرة.

وسقف قرض تدعيم مسكن متصدع معد للسكن ١٠ ملايين بدلاً من ٤ ملايين ليرة وقروض إنهاء العلاقة الإيجارية

ليرة بدلاً من ٥٠٠ ألف ليرة سورية

١٥ مليوناً بدلاً من ٥ ملايين وإنشاء للجمعيات ٥٠ مليوناً بدلاً من ١٥ مليوناً وقروض إنشاء عقار على الهيكل مع المرافق العامة للجمعيات ١٥ مليوناً بدلاً من ٦ ملايين وقروض إكمال عقار منجز كامل هيكله للجمعيات ١٥ مليوناً بدلاً من ٦ ملايين ليرة وقروض ضاحية مستقلة لكل شقة ٥٠ مليوناً بدلاً من ١٥ مليون ليرة. وقروض اعتماد سوريا كارد لأصحاب الدخل المحدود الموطنة وراعتهم ضمن المصرف مليوناً ونصف المليون ليرة بدلاً من ٥٠٠ ألف ليرة سورية

وقروض السلع المعمرة لنوي الدخل المحدود مليوناً ونصف المليون بدلاً من ٥٠٠ ألف ليرة. وأشار القرار إلى أنه على المتقدم عرّيش أكد أن مقارنة أسعار النقط مع الأمر ليس جديدي ولو عدنا إلى الأسعار سابقاً لوجدنا أن هناك تقارب بين السعيرين لكن نقص القوة الشرائية وانخفاض قيمة شكل هاجسا لدى البعض بأن سعر المياه قرب سعر النقط ولو عدنا بالذاكرة القريبة إلى الوراء لوجدنا أن سعر المياه يزداد بشكل مستمر ارتفع سعر المياه خلال هذه الفترة ثلاثة مرات. وأشار إلى أنه إذا كانت هذه الأسعار تعتبر طرقيّة ومتعلقة بالفترة الصيفية فقط، فهو أمر مقبول ويتطلب تفعيل مراقبة الأسواق والأسعار من أصحاب القرار على جميع أنواع المياه المعدنية لضبط أسعارها!

إعلان توزيع أسهم مجانية لمساهمي بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع

السادة مساهمي بنك قطر الوطني - سورية ش.م.س.ع

لاحقاً لقرار الهيئة العامة غيرالعادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك قطر الوطني - سورية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٥ بالموافقة على زيادة رأس المال بنسبة (١٠٪) عن طريق ضم جزء من الأرباح الصدورية القابلة للتوزيع حتى تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمبلغ وقدره ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س (مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية) إلى رأس المال وتوزيع الأسهم الناجمة عن الزيادة على المساهمين مجاناً، ولموافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (٢٠٢١/٠٦/٢٠) ومصادفة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على قرار الهيئة العامة بالزيادة بموجب القرار رقم ١٧٩٩ تاريخ ٢٠٢١/٠٧/٠٥.

وبناء على موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالقرار رقم (١١١/م) تاريخ ٢٠٢١/٠٧/١٢ بالموافقة على اعتماد أسهم زيادة رأس المال والبالغ عددها ١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١,٠٠٠ ل.س للسهم الواحد وبقيمة إجمالية تبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.س (مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية) وألاحصة عن ضم جزء من الأرباح المدورة.

توزع الأسهم المذكورة كأسهم مجانية على المساهمين المسجلين في سجلات مركزالمقاصة والحفظ المركزي كما هم في نهاية يوم الاثنين الواقع في ٢٠/٧/٢٠٢١ كل بحسب مساهمته في رأس المال، أي بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة لكل مساهم.

أما فيما يتعلق بكسورالأسهم الناجمة عن عملية توزيع الأسهم المجانية، فتقوم سوق دمشق للأوراق المالية بتجميعها في حساب خاص يسمى «حساب كسور الأسهم» وبحيث يكون لكل مساهم حصة في حساب الكسور تعادل نسبة الكسر الخاص بمكثيته، ويقوم البنك ببيع هذه الكسوروفقاً لتقاعد وتعليمات التداول المتبعة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتوزيعها على المساهمين كل حسب حصة في هذه الكسور.

لمزيد من الاستفسارات يرجى الاتصال بمكتب إمارة سر مجلس الإدارة على الرقم التالي: 011-9920 / تحويلية: 1305 أو 1660 أو 1280

معتول .. الماء أعلى من البنزين؟

عربش: الأمر في غاية الغرابة

هنا غانم

قد يكون الحديث عن مقارنة أسعار المياه المعدنية بمادة البنزين مثلاً أمراً في غاية الأهمية، ولكن الغريب في الأمر تضخم أسعار البنزين والديزل أرخص من سعر قنينة المياه المعدنية في السوق السورية.. إنها معادلة تبدلات وتغيرات قائمة الأسعار وما طرأ عليها مؤخراً.. وبهذا الشأن قد يكون من الصعب جداً التنبؤ متى ستوقف هذه الارتفاعات اليومية المتكررة سواء لأسعار النفط أو المياه أو غيرها من المواد؟

وفي مقارنة بسيطة بين سعر المياه المعدنية نجد أن ليتر المياه المعدنية كان قبل سنوات بـ٥ ليرة في حين كان سعر ليتر البنزين ٢٠ ليرة سورية أي إن البنزين كان أعلى بنسبة بسيطة في حين نجد اليوم المعادلة انقلبت وبات سعر عبوة المياه أعلى من البنزين حيث بلغت سعر العبوة نصف الليتر نحو ٦٠٠ ليرة في الأسواق وفي المطاعم أعلى بكثير وسعر عبوة المياه الليتر الواحد نحو ١٠٠٠ ليرة وبمقارنة ذلك مع سعر ليتر البنزين المدعوم وصل سعره إلى ٧٥٠ ليرة سورية نجد أن البنزين أرخص من المياه!

الخبير الاقتصادي د. شفيق عربش أكد جازماً أن هذه التنازلات ليست مبشرة بأسعار الذهب الأسود وأن الأمر الذي في غاية في الغرابة أن تكون المياه أعلى من المشتقات النفطية كالبنزين ولو أجريتنا مقارنة، ولو وجدنا أنه لا يمكن بالنظر أن نتعتقد أن النفط والوقود في طريقه ليصبح أرخص من قنينة مياه معدنية وخاصة أن سعر النفط الحر أعلى بكثير من المياه حيث يصل سعر الليتر الواحد منه إلى ٣٠٠٠ ليرة.

عربش أكد أن مقارنة أسعار النقط مع الأمر ليس جديدي ولو عدنا إلى الأسعار سابقاً لوجدنا أن هناك تقارب بين السعيرين لكن نقص القوة الشرائية وانخفاض قيمة شكل هاجسا لدى البعض بأن سعر المياه قرب سعر النقط ولو عدنا بالذاكرة القريبة إلى الوراء لوجدنا أن سعر المياه يزداد بشكل مستمر ارتفع سعر المياه خلال هذه الفترة ثلاثة مرات. وأشار إلى أنه إذا كانت هذه الأسعار تعتبر طرقيّة ومتعلقة بالفترة الصيفية فقط، فهو أمر مقبول ويتطلب تفعيل مراقبة الأسواق والأسعار من أصحاب القرار على جميع أنواع المياه المعدنية لضبط أسعارها!

توفير البيئة الاستثمارية التي تضمن إقامة مشاريع استثمارية ناجحة تحقق المنفعة المشتركة لتلاا البلدين. بدوره أشاد الكباريتي بقانون الاستثمار الجديد في سورية وبالعلاقات القائمة مع اتحاد غرف التجارة السورية، مؤكداً حرص رجال الأعمال الأردنيين على تطوير العلاقات الاقتصادية مع سورية ورغبتهم في إقامة مشاريع استثمارية، وتنشيط وتفعيل حركة التبادل التجاري بين البلدين.

وتركز الحديث خلال اللقاء حول أهمية تسهيل حركة تداول الأفراد والبضائع والسلع بين الجانبين السوري والأردني وتخفيف أجور الشحن وتنشيط المنطقة السورية-الأردنية الحرة والمبادرة بالنسبة للواء الغزاليّة ١ بالملا. وفي ختام الندوة اعترض بعض التجاري على العمولة التي يتم الحصول عليها من التجار معتبرين أنها مرتفعة وأن الدفع عن طريق الحوالات أرخص، كما تطرق آخرون إلى آلية الدفع والصعوبات التي من الممكن مواجهتها أثناء عمليات الدفع وفي رده على المداخلات أكد مدير إدارة الفرع في البنك أن العمولة محددة من المصرف المركزي.

الوطن

زيارة جديدة من رئيس غرفة تجارة الأردن إلى سورية لمتابعة دراسة كل المسائل التجارية بين البلدين ويوم أمس تم عقد اجتماع في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، حيث استقبل طلال البرازي وزير التجارة الداخلية نائل رجا الكباريتي رئيس غرفة تجارة الأردن. وناقش البرازي والكباريتي خلال اللقاء آفاق علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين سورية والأردن ويدير رجال الأعمال وأعضاء غرف التجارة في تطوير وتفعيل تلك العلاقات وفتح آفاق جديدة لها بما يحفز شعبي البلدين.

وأكد الوزير طلال البرازي حرص سورية على تقديم مختلف أشكال الرعاية والدعم لكل نشاط أو عمل يساهم في تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية ويخدم مصلحة الشعيين في سورية والأردن، موضّحاً أهمية استمرار التواصل واللغاءات بين رجال الأعمال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية في كلا البلدين، وإقامة مشاريع وبرامج اقتصادية تساهم في زيادة التبادل التجاري وتغطية احتياجات أسواق البلدين من مختلف السلع والمواد والمنتجات الوطنية.

وأضاف الوزير البرازي: إن هناك ٦٠٠ شركة سورية لها شركاء من رجال أعمال أردنيين. وأسمن السر محمد الصالح، ومدير الاتحاد فراس